

بعثة خبراء الصندوق أكدت على ضرورة توسيع ضريبة دخل الشركات بنسبة 15% لتشمل الشركات المحلية

# «صندوق النقد» للكويت: طبقوا ضريبي «القيمة المضافة» و«الانتقائية»

■ الاقتصاد الكويتي تعافى إلى حد كبير من «كورونا».. بنمو الناتج المحلي 8,2% خلال 2022 ■ استمرار احتواء التضخم المحلي مع تباطؤ الانتعاش الاقتصادي... وانخفاض أسعار الأغذية عالمياً  
■ انكماش الاقتصاد النفطي خلال 2023 بـ 2,7%.. نتيجة انخفاض الإنتاج وتباطؤ الطلب العالمي ■ الميزانية ستحقق فائضاً بنسبة 22,5% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2023/2022



أصدر بنك الكويت المركزي بياناً صحافياً بمناسبة انتهاء مهمة بعثة خبراء صندوق النقد الدولي للبلاد خلال الفترة من 16 إلى 30 مايو 2023، وذلك في إطار المشاورات الدورية السنوية للعام الحالي، بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق.

وقد تولى «المركزي» بالتنسيق مع الصندوق والجهات المحلية المعنية، وإنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية مناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية المصرفية والمالية، وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان:

## النمو الاقتصادي

على صعيد أداء الاقتصاد المحلي، أشار خبراء صندوق النقد إلى أن الاقتصاد الكويتي قد تعافى إلى حد كبير من جائحة كورونا، ومن المقرر أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنحو 8,2% (نمو القطاع النفطي بنسبة 11,6%، ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 4%) في عام 2022، مقارنة بنمو بنسبة 3,3% (انكماش القطاع النفطي بنسبة 0,3%، ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 3,4%) في عام 2021.

وجاء النمو في 2022 مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع النفط ومكبات إنتاجه، ومن المتوقع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما نسبته 0,1% (انكماش القطاع النفطي بنسبة 2,7%، ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 3,8%) في 2023، وعزاً الخبراء التراجع في توقعات النمو إلى قرار «أوبك+» بشأن تخفيض إنتاج النفط وتباطؤ النمو في الطلب الخارجي.

وفيما يتعلق بمستويات الأسعار المحلية، أشار الخبراء إلى أن الكويت استطاعت احتواء التضخم وذلك من خلال الاستفادة من التشديد النقدي لبنك الكويت المركزي، والتبرير المحدود لارتفاعات الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بفضل الدعم الحكومي والأسعار المدارة، وقد شهد معدل التضخم السنوي للكويت تراجعاً ليصل إلى 3,7% في أبريل 2023، وذلك بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته عند 4,7% في أبريل 2022. كما يتوقع خبراء الصندوق استمرار احتواء التضخم مع تباطؤ الانتعاش الاقتصادي، مدفوماً بانخفاض الأسعار العالمية للغذاء والطاقة.

## الميزانية العامة

وعلى صعيد الموازنين الداخلية والخارجية للكويت، أشار خبراء الصندوق إلى أن هذه الموازنين تعززت خلال

■ تقلبات النفط تشكل مخاطر على النمو الاقتصادي والتضخم.. وتنعكس آثارها على المالية العامة  
■ التأخير بالإصلاحات المالية قد يفوض ثقة المستثمرين.. ويعيق تنويع الاقتصاد وتعزيز تنافسيتها  
■ ترشيد فاتورة أجور القطاع العام والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقة.. لضبط الإنفاق

## إقرار «الدين العام».. ضرورة

أكد خبراء الصندوق على ضرورة التعجيل في تمرير قانون الدين العام الجديد، وأشاروا إلى أنه في ظل غياب إقرار قانون الدين العام، وعدم وجود سند قانوني يتيح الاستفادة من موارد صندوق احتياطي الأجيال القادمة «الأبزر حجماً»، فقد اعتمد تمويل المالية العامة على السحب من صندوق الاحتياطي العام «الأصغر حجماً».

ومن المستحسن إصدار قانون الدين العام الجديد لتسهيل التمويل المالي المخطط من خلال إصدار السندات السيادية، مع دعم تطوير سوق السندات المحلية، ومن الناحية المثالية، يجب ألا يفرض هذا القانون الجديد قيوداً على آجال استحقاق السندات السيادية أو أن يكون لها تاريخ انتهاء محدد مسبقاً.

عواملاً عالية تشكل مخاطر من جانبي النمو الاقتصادي والتضخم، كذلك تنعكس آثارها على أوضاع المالية العامة والميزان الخارجي. ومن شأن تباطؤ النمو العالمي الأعمق - الذي قد يكون ناجماً عن المزيد من تشديد السياسة النقدية أو ضغوط القطاع المصرفي في الاقتصادات المتقدمة - أن يؤثر سلباً على الاقتصاد الكويتي، أما بالنسبة للمخاطر المحلية، فإن التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة يمكن أن يؤدي إلى سياسة مالية مسارية للدورات الاقتصادية مع إعاقة التقدم نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية.

الصندوق إلى أن السياسة المالية التعافى تعزيز الاستدامة المالية، وهناك حاجة ملحة إلى ضبط أوضاع المالية العامة، كما أشاروا إلى أن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2024/2023 يتضمن توسعاً مالياً كبيراً في الإنفاق العام، يتركز في زيادة الإنفاق الجاري على فائده أجور القطاع العام، والتمويل التدريجي من الدعم الكبير للطاقة المستهدفة للأسر محدودة الدخل.

ولزيادة الإيرادات النفطية، ينبغي إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، كما ينبغي فرض ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات السكرية، على النحو المتوقع عليه مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى في 2016/2015.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع ضريبة دخل الشركات بنسبة 15% لتشمل الشركات المحلية، مما سيجعل

## البنوك الكويتية تتمتع برؤوس أموال وسيولة جيدة

أشار خبراء الصندوق إلى أن بنك الكويت المركزي استطاع المحافظة على الاستقرار المالي، وافتوا إلى أن البنوك الكويتية لاتزال تتمتع برؤوس أموال وسيولة جيدة - تتجاوز بشكل مريح المتطلبات التنظيمية الاحترازية - بينما تظل نسبة القروض غير المنتظمة منخفضة.

كما لا يزال النمو في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قوياً، على الرغم من قيام بنك الكويت المركزي برفع أسعار الفائدة بواقع 250 نقطة أساس منذ أن بدأت دورة تشديد السياسة النقدية منذ العام الماضي. وأشار الخبراء أيضاً إلى أن تأخير اضطراب القطاع المصرفي العالمي على البنوك الكويتية كان محدوداً، مما يعكس نماذج الأعمال الموجهة محلياً وإقليمياً وقوة الرقابة الاحترازية من قبل بنك الكويت المركزي.

## سياسة سعر صرف الدينار.. تدعم بقاء التضخم منخفضاً لسنوات عديدة

ذكر خبراء الصندوق إلى بقاء نظام سعر صرف الدينار الكويتي المربوط ببسلة «غير معلنة» من العملات ركييزة ملائمة للسياسة النقدية، وأشاروا إلى أن نظام سعر الصرف يسهم في بقاء التضخم منخفضاً ومستقرًا لسنوات عديدة، كذلك يمنح بنك الكويت المركزي بعض الاستقلالية في السياسة النقدية.

ويعد الاستقرار في المحافظة على استقلالية البنك المركزي أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف السياسة النقدية. ودعا خبراء الصندوق إلى ضبط أوضاع المالية العامة لدعم المساواة بين الأجيال، كما شجع القيام بالإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد لتقوية الوضع الخارجي ودعم نظام سعر الصرف. وأشار خبراء الصندوق إلى أن الإجراءات الرقابية الحصيفة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي ساهمت في الحفاظ على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الكويتي.

## 100 ألف كويتي سيدخلون سوق العمل خلال 5 سنوات مقبلة

على صعيد تحديات سوق العمل، أكد خبراء الصندوق على أهمية تعزيز إنتاجية العمل والنمو بقيادة القطاع الخاص، وأشارت توقعاتهم إلى دخول نحو 100 ألف مواطن كويتي سوق العمل على مدى السنوات الـ 5 المقبلة. وبالنظر إلى احتياجات ضبط أوضاع المالية العامة والاتجاهات العالمية في الاستعانة عن القوود الكروبي، ينبغي أن يستوعب القطاع الخاص معظم القوى العاملة الجديدة.

ورحب خبراء الصندوق بالخطوات التي اتخذتها الكويت على صعيد تشجيع مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال تحسين بيئة العمل للمرأة ورقمنة الخدمات العامة. ولجعل بيئة الأعمال أكثر ملاءمة لتنمية القطاع الخاص، أشار الخبراء إلى أن هناك حاجة إلى إصلاحات لتعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمار من خلال تخفيف قيود الملكية الأجنبية على الشركات. كما سيكون من المرغوب فيه تعزيز تخصيص الأراضي العامة لأغراض التنمية التجارية بشروط إيجار أطول.



# الهاجري: 2,548 مليون برميل إنتاج الكويت بعد خفض الطوعي

وكالات: بدأت آثار اتفاق «أوبك+» وإعلان السعودية خفض إنتاجها بمقدار مليون برميل يومياً خلال يوليو ليصل الإنتاج إلى أقل مستوياته منذ عدة سنوات في الظهور، إذ استهلكت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام تعاملات أمس الإثنين بارتفاع كبير، فارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط بنحو 5% في بداية التعاملات، قبل أن يفقد جزءاً من مكاسبه إلى أقل 73 دولاراً للبرميل، في حين جرى تداول خام برنت القياسي للنفط العالمي بنحو 77 دولاراً للبرميل، بعدما ارتفعت العقود الآجلة له بنحو 1,33 دولاراً أو 1,75% مسجلة 77,46 دولاراً للبرميل خلال التداولات بعد أن وصلت في وقت سابق من الجلسة لمستوى أعلى بلغ 78,73 دولاراً للبرميل.

وقال وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بالإنابة رئيس مجلس

إدارة مؤسسة البترول الكويتية، مناف الهاجري، إن الكويت ملتزمة بقرارات خفض الإنتاج إضافة إلى خفض الطوعي البالغ مقداره 128 ألف برميل يومياً ليصبح الإنتاج الكويتي 2,548 مليون برميل يومياً اعتباراً من شهر مايو الجاري، مبيناً أن هذا الخفض الطوعي سيكون من مستوى الإنتاج المطلوب حسبما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الوزاري الـ 35 لـ «أوبك+».

جاء ذلك في بيان صادر عن وزارة النفط عقب ترؤس الوزير الهاجري وفد الكويت المشارك في المؤتمر الوزاري الـ 186 لـ «أوبك+» والمؤتمر الوزاري الـ 35 لـ «أوبك+»، والذي أشاد فيه الهاجري بنتائج الاجتماعات الوزارية لمنظمة الدول المنتجة للنفط «أوبك+» وتحالف «أوبك+»، مؤكداً أنها تصب في مصلحة توازن الأسواق واستقرارها.

وأكد الهاجري على دعم الكويت لجهود «أوبك+» التي تستهدف

تعزيز استقرار وتوازن الأسواق معرباً عن شكره لمبادرة المملكة العربية السعودية التي تمثلت في خفض طوعي البالغ مقداره 128 مليون برميل يومياً لشهر يوليو المقبل قابل للتجديد، ونوه في الوقت ذاته بالأجواء الإيجابية التي سادت الاجتماعات والتي عبرت عن روح الفريق الواحد بين أعضاء إعلان التعاون والتي تؤكد تماسك «أوبك+» وأسهمت في التوصل إلى اتفاقات ورسمت خطط توازن الأسواق خلال ما تبقى من 2023 وعام 2024 وقدمت منهجية مهنية لعام 2025 في شأنها أن تساعد في استقرار الأسواق وتوازنها.

وأشار الهاجري إلى أنه تم التوافق على التوصل لأليات مراجعة أرقام القدرات الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء لتكون أساساً لإحساب مستويات الإنتاج للاتفاقات والقرارات خلال عام 2025 وهي تضمن وتكفل الشفافية والاستقرار والاستدامة

للأسواق. في السياق ذاته، قال صاحب السمو الملكي وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن قرار خفض إنتاج النفط قرار تحوطي، مضيفاً «سنستمر بالتحوص طاملاً لم نر وضوحاً واستقراراً في السوق، ومهمتنا منح سوق النفط البيانات الواضحة لأجل الاستقرار».

ولفت وزير الطاقة السعودي إلى أن جهات مستقلة ستعمل مع دول «أوبك+» بشأن تقييم إنتاجها في 2024، وقال: «الجهات المستقلة ستنتهي الجدل السابق حول بيانات الإنتاج في «أوبك+»».

من جانبه، قال مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرو، إن احتمال ارتفاع أسعار النفط صار أكثر ترجيحاً بكثير بعد قرار «أوبك+» خفض الإنتاج. وأشار بيرو لاجتماع لرؤساء شركات طيران من حول العالم إلى أن احتمال ارتفاع الأسعار «زاد كثيراً» نتيجة للاتفاق.